

النمو العربي ... صراع العقل والنص

د. بلقاسم ممام

لقد عرفت الحضارة العربية الإسلامية منذ تأسيس علومها تنافسا خفيا وظاهرا بين اتجاهين كبيرين، اتجاه يعتمد النص أساسا لبناء ذاته، واتجاه يستند على العقل لإرساء دعائمه وقد وصل هذا التنافس إلى درجة الصراع، بل والصراع المرير أيضا (قتل العلماء والمفكرين، حرق الكتب و إتلافها) .

ولم يشذ عن ذلك علم من العلوم العربية والشرعية إلا علم القراءات وعلم الحديث وذلك طبعا راجع إلى طبيعتهم ا وهدفهم ا وهو حفظ النص وصونه. أما باقي العلوم الأخرى فقد عرفت هذا الصراع.

فعلم التفسير مثلا - وهو من العلوم الأولى ظهورا - كان فيه اتجاهان متصارعان .اتجاه يفسر النص بالنص (التفسير بالمأثور)، واتجاه أخر يفسر النص بماهو خارج النص (التفسير بالرأي) و الأمر نفسه في باب الفقه، إذ فيه مدرسة الحديث (المالكية والحنابلة)، ومدرسة الرأي (الأحناف) .

ويمتد هذا الصراع ليصل إلى العلوم العربية، بعدما تأسس ومد جنوره في العلوم الشرعية، ففي اللغة افرق العلماء في منشأ اللغة فريقين، فريق يعتمد النص ويقول إنها توفيقية (ابن فارس)، وفريق أخر اعتمد العقل وقال أنها توفيقية (ابن جنى) .

وحتى في المحور الإبداعي (الشعر والنثر) يواجهنا اتجاهان، اتجاه الطبع (النص)، واتجاه الصناعة (العقل)، وذلك منذ الأجيال الأولى للمبدعين (زهير بن أبي سلمى، و الحطيئة، وكعب بن زهير، و أبو تمام، ومسلم بن الوليد)، وفي مقابل (من امرئ القيس إلى البحتري) .

وانعكس ذلك في علم البلاغة، وهو أهم العلوم التي عرفت هذا التنافس ، وخبرت ذلك الصراع، سواء على مستوى القضايا ، أو على مستوى المنهج ، فعلى مستوى القضايا مثلا ، اختلف البلاغيون في وجود المجاز فقال فريق النص بعدم وجوده في اللغة، أو في القرآن على الأقل (ابن تيمية، ابن القيم ...)، واتجاه أخر عقلي يرى أنه موجود، وأنه أ غلب اللغة (ابن جنى)، ومن هنا جاءت قضية تأويل الصفات .

وعلى مستوى المنهج و التأليف، فالبلاغة عرفت مرحلتين، مرحلة أولى انطلقت من النص ودارت في فلكه، تتغذى منه و تغذيه، تبني نفسها منه وتنتجها (الجاحظ ، ابن المعتز ، عبد القادر الجرجاني)، ومرحلة ثانية تحررت فيها المباحث البلاغية من سلطة النص ، و أصبحت تصنع نفسها بعيدا عنه ثم تحاول إنتاجه بطريقة قصيرة (السكاكي ومن تلاه).

ومن العلوم العربية التي اتضح فيها هذا الصراع وتجلت فيه تلك المنافسة علم النحو، والذي منذ بداياته الأولى عرف الشد والمد بين النص وبين العقل، حتى حينما كان هناك

اتجاه واحد، هو الاتجاه البصري، إذ كان الصراع داخليا (بدأ مع ابن أبي إسحاق وهو أول من مد القياس، وكذلك تلميذه عيسى بن عمر الثقفي، ثم في المقابل العلماء الذين تغلب عليهم الرواية كحماد بن سلمة، و الأخفش الأكبر)، وامتد حتى أصبح للنحو البصري - كما للبلاغة - مرحلتان، مرحلة نص / قياس لغوي، وتمتد من بداية المباحث النحوية إلى سيبويه، ومرحلة العقل / القياس الصوري، بدأت بعد سي بويه و تجذرت مع المتأخرين ، هذا على المستوى الداخلي للاتجاه .

أما على المستوى الخارجي لعلم النحو فقد عرف مدرستين كبيرتين ، مدرسة تعتمد النص (السماع) و تلميذه وهي الكوفة، ومدرسة تعمل خارج النص وتتجاوزوه وهي البصرة⁽¹⁾ . ونحن في هذه البسطة نحاول الوصول إلي الأسباب الحقيقية التي جعلت الاتجاه البصري في النحو يتغلب على الاتجاه الكوفي . و تأكد هذا التغلب حتى خارج نطاق الصراع - النطاق الجغرافي - إذ استطاع النحو البصري دفع النحو الكوفي حتى في المناطق التي سبق إليها، مثل المدرسة البغدادية، والتي غلب فيها أولا النحو الكوفي عند ابن كسيان (ت 299 هـ) وابن شقير (ت 315 هـ)، وابن الخياط (ت 320 هـ)⁽²⁾ ، ثم ما لبثت أن تحولت إلى النحو البصري واستقرت عليه عند أبي علي الفارسي (ت 377 هـ)، وابن جنبي (ت 392 هـ)، وتكرر الأمر نفسه في بلاد الأندلس إذا كان النحو الكوفي سابقا في الدخول إليها عن طريق جودي بن عثمان الموروري (ت 198 هـ)، الذي تتلمذ في رحلته إلى المشرق للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل كتب الكوفيين إلى موطنه الأندلس ودرسها لتلاميذه، ولكن ما أن قارب القرن الثالث على الانتهاء حتى أخذت الأندلس تعتني بالنحو البصري على يد الأفشنيق محمد بن موسى بن هشام (ت 207 هـ) الذي أدخل كتاب سيبويه، ثم بدأ الاهتمام الحقيقي بالنحو البصري على يد محمد بن يحيى المهلبى الرباحي الجبائي (ت 353 هـ)، وساعده في ذلك دخول أبي علي القالي الأندلس سنة 330 هـ، الذي كان ينافح ويجادل لنصرة المذهب البصري⁽³⁾ .

واستمر هذا الصراع غير المتكافئ بين الاتجاهين حتى تمت الغلبة بشكل نهائي للنحو البصري، خاصة مع النحاة المتأخرين (ابن مالك، الزمخشري، ابن يعيش، ابن هشام) (ت 911 هـ) و الأشموني (ت 929 هـ) إلى وقتنا الحاضر . إذا كل المؤلفات النحوية في عصرنا تنهج النهج البصري، رغم أن هناك أصواتا من مجموعة من الدارسين تحاول أن تلفتنا إلى النحوالكوفي، لأنهم يرون أن هذه الغلبة للنحو البصري لم تكن لأسباب موضوعية وعلمية، بقدر ما كانت لأسباب سياسية ومن هنا يكتسب سؤالنا التالي مشروعيتها، وينتزع أهميته وهو : ما هي الأسباب الموضوعية لانتشار الفكر النحوي البصري على حساب الفكر النحوي الكوفي ؟ ويمكن أن نرجع ذلك للأسباب الآتية :

- 1 - سبق الزمني .
- 2 - اعتماد التعليل .
- 3 - خاصية الإطراء .
- 4 - الجو العلمي العام أيام الصراع .
- 5 - انضباط المصطلح .

6 - كثرة التأليف .

وسنفضل القول في كل عنصر ونبدأ ب :

السبق الزمني:

لاشك أن مدرسة البصرة كانت أسبق في الظهور من المدرسة الكوفية بحوالي قرن من الزمن، إذ يمكن أن نؤرخ للمذهب البصري بزمن أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) واضع الإعجام، وإن أردنا أن نتأخر قليلاً إلى البدايات الفعلية للمباحث النحوية فإننا نحط الرحال عند عبد الله بن أبي اسحق مولى آل الخضرمي المتوفى سنة (117 هـ)، بينما يبدأ النحو الكوفي بأبي جعفر الرؤاسي⁽¹⁾، مع العلم أن التأسيس الفعلي للمدرسة الكوفية كان على يد الكسائي (ت 189 هـ)⁽²⁾، وفي الوقت الذي كان فيه البصريون يؤسسون للفكر النحوي على مدار جيلين من العلماء، كان علماء الكوفية مشغولين برواية القراءات القرآنية، ورواية الحديث و الأشعار .
ولذلك - كما يرى أحد الدارسين - لما انتبه الكوفيون لميدان النحو وجدوا أن أصوله قد وضعت، وحدوده قد أُنبتت، فأثروا أن يخالفوا البصريين ن فاستغلوا بعض النقائص التي وجدوها في المنهج البصري و أقاموا عليها مذهبهم، ومن تم فقد اختلف الدافع الذي أنهضهم عن الدافع الذي حفز علماء البصرة⁽³⁾ " وظلت البصرة وحدها تقوم بعبء هذا العمل ... قرابة قرن من الزمن من منتصف القرن الأول تقريبا إلى منتصف القرن الثاني ... فإن الكسائي - و هو أول شيوخ النحو الكوفي - توفي سنة تسع وثمانين ومئة للهجرة، ولم يدرس النحو إلا على كبر"⁽⁴⁾

اعتماد التعليل:

إن المظهر الأساس الذي يفرق بين المذهب البصري والمذهب الكوفي هو أن الأول اعتمد التحليل والقياس والاستنتاج، بينما اعتمد الثاني الرواية والسماع و الإلتباع، وهذا أمر فرضته ظروف كل إقليم، واتجاهه الفكري والثقافي والتاريخي أيضا⁽⁵⁾، فعهد البصرة بالمنطق قديم، فقد نشأت فيه فرق الكلام المتعددة في وقت مبكر وعرف المنطق طريقه إليها منذ ذلك الحين، وساعد على ذلك قربها من مدرسة جنديسابور الفارسية و ما كان يدرس فيها الثقافات اليونانية و الفارسية و الهندية، وكونها مرفأً تجارياً على شط العرب تقصده عناصر أجنبية كثيرة تنقل إليها ثقافات المختلفة⁽⁶⁾، ولذلك تميز المنهج البصري باعتماد القياس، و أطرده استعماله عندهم، ومن ثم اضطروا إلى الاستغناء عن كثير من النصوص العربية، لأنها لا تخضع لشروطهم الصارمة، وعضوا ذلك بتوسيع رقعة القياس والتركيز على الوصول إلى علة الحكم : " فالعلم ينبغي أن يكون قادراً على تقديم البرهان أو البراهين التي تحدد مصداقيته دائماً، لأن البرهنة تبعد الشك عن نتائج العلم"⁽⁷⁾ في حين كان نظراؤهم الكوفيون يلتزمون النص و إن كان بيتاً واحداً، يستنبطون منه، و يقيسون عليه دون أن يلجأوا إلى تعليل الأحكام، لأنهم كانوا يرون أن في النص غناء عن التعليل، وطبيعة الإنسان - كما هو معروف - تميل إلى من يعلل الأحكام ويبين لها سبب الاختيار.

ولا تغرنا التعليلات التي نعثر عليها الآن في كتب العلماء والباحثين القديمة أو الحديثة لأحكام النحو الكوفي، لأن ذلك لم يكن من صنع مؤسسي المذهب الكوفي الأوائل، وإنما معظم

التعليقات التي نجدها ترجع إلى غيرهم ممن وازن بين منهجهم ومنهج البصرة، بغية الانتصار لهذا أو ذلك، وكل ذلك كان على يد علماء المدرسة البغدادية في القرن الرابع الهجري، خاصة الجيل الأول الذي مال إلى النحو الكوفي، ونقصد ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، إذ هم كما يرى الزجاجي " الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها" (1).

وهناك من الدارسين من يرى أن نحاة البصرة لم يلجأوا إلى الاستعانة بالمنطق والتعليل إلا في وقت متأخر حين رأوا أن السلطة السياسية في بغداد مالت إلى الاتجاه الكوفي وناصرته، فأرادوا أن يتقنوا بالسلاح نفسه، والذي كان أقل مضاء في أيدي خصومهم، بينما استفادوا هم من صلتهم القديمة بالمنطق والفلسفة، فتمعنوا في القياس والتعليل وأحسنوا الاحتجاج به (2).

ونذكر هنا رأي بعض الباحثين - ومنهم الدكتور عبد الحميد الشلقاني، ومحمد حسين آل الشيخ - أن الدافع الأساس الذي ألجأ علماء النحو إلى القياس هو الهدف التعليمي، ولكننا نتساءل ونقول: لقد اشتهر علماء النحو الكوفيين بامتهان التعليم والتأديب، خاصة في بلاط الحكام، على عكس علماء البصرة الذين هرعوا إلى كتابة الكتب، وحلقات المساجد، ولو كان الجانب التعليمي هو الدافع الأساس نحو القياس لكان علماء الكوفة هم أسبق وأكثر الناس استعمالاً للقياس، وهذا على خلاف الواقع والتاريخ.

خاصية الاطراد:

إذا كان وكد البصريين هو أن يصلوا إلى قواعد تكون شاملة ومطردة، لا أن يضعوا قاعدة ثم لا يكون من الممكن إسقاطها على الحالات المتشابهة والمتقاربة، ثم انطلاقا من أن كثرة الخروقات للقاعدة يوهن جانبها، وكثرة الخروج عنها والخلاف عليها يذهب بمصداقيتها، واطراد القاعدة مظهر بارز من مظاهر العلوم المضبوطة والدقيقة (3)، والتي تقوم باستقراء الواقع بحثا عن الظاهرة. وهذا الاستقراء سيكون حتما استقراء ناقصا وجزئيا، مهما حاول صاحبه جعله واسعا فهو دائما يبقى نسبيا (4) ثم صوغ القاعدة وتعميمها بعد ذلك على كل الحالات المماثلة والمشابهة، والتي لم تقع تحت الملاحظة، وبذلك يتم تجاوز النقص الذي تحدثه طبيعة الاستقراء بفضل آلية القياس، والهدف من كل ذلك هو جعل أحكام العلم - أي علم- مطردة. وهذا ما حدا بالنحاة البصريين إلى أن يخرجوا الشاذ من دائرة التعقيد، ويحتفظوا به مظهرا من مظاهر الأداء الخاص، و أبعادهم إياه عن ميدان التعقيد كان بقصد الحفاظ على قوة القاعدة التي يضعونها، لأن في كثرة توارد الشواذ والاستثناءات على القاعدة إضعافا بل وإبطالا لها، وهي في نظرهم أحسن طريقة " يمكن بواسطتها حماية اللغة والمحافظة عليها من العوامل الخارجية التي قد توهنها. وهي عوامل تتصل في أغلبها بالمتكلم الذي يخلط لسانه بلسان غيره فينحرف، وبانحرافه تنحرف اللغة" (5).

وهذا الذي لم ينتبه إليه علماء الكوفة، إذ كانوا يحفظون الشاذ ويقيسون عليه (6) وذلك لأنهم توسعوا في الرواية والسماع. ولم يراعوا الضوابط التي التزم بها البصريون فراخوا يروون الفصيح وغير الفصيح - كرواية الكسائي عن عشيرة الحطمة من عبد القيس - حتى

قبل فيهم : " الكوفيون لو سمعوا بيتنا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وقاسوا عليه " (1).

وأثر ذلك في طريقة قياسهم، إذ كانوا يقيسون على كل ما سمعوه ولو كان شاذًا، وعليه اتسعت رقعة القياس عندهم من جهة المقيس عليه، بينما في المنهج البصري يضيّقون في القياس من هذه الجهة، فلا يقيسون إلا على ما ورد مطردًا من فصحاء العرب، وهم سكان البوادي نجد والحجاز وتهامة (ونعني قياس وتميم، وأسد ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) (2)، وتوسعوا في المقابل بالقياس من جهة المقيس، مع العلم أنهم لم يقصروا في جمع اللغة والخروج إلى القبائل والسماع عن العرب الفصحاء، بل لقد اجتهدوا في ذلك اجتهدًا قريبًا من اجتهد أهل الكوفة، ولكن الفرق بينهما كان في المنهج المتبع (3). ومن نتائج كثرة الاستثناءات في قواعد علم معين إضافة إلى إضعافه وتهوينه جعله يبدو صعبًا لمن يتلقاه. إذا دارسه يقع في حيرة وتيه من كثرة مسائله وتشعبها وتضارب أحكامه، ولعل ذلك بعض ما كَوّن عند المتقبلين على تعلم النحو وَهَمَ أنه علم معقد، متفرع القواعد، مملوء بالجزئيات، مثقل في كل باب منه - مهما كان صغيرًا - بكثرة الأحكام .

الاتجاه العلمي العام :

لقد سبق في بداية كلامنا التأكيد على أننا سننظر إلى الصراع الدائر في مجال النحو على أنه صراع جزئي في إطار صراع كلي بين كتلتين كبيرتين (كتلة العقلية) و (كتلة النصيات)، فالنحو البصري ينتمي إلى الكتلة الأولى والنحو الكوفي عنصر من عناصر الكتلة الثانية، ولكل كتلة منهجها ومصادرها، فال كتلة الأولى تعتمد العقل ثم النقل (النص)، باستعمال آليات : العقل، و التأويل، والقياس العقلي، بينما تتخذ الكتلة الثانية من النقل (النص) مصدرًا من مصادر المعرفة، مستعينة بآليات : النص ذاته والقياس اللغوي . وكان هذا الصراع على مستويين :

مستوى داخلي في العلم نفسه: التفسير، الفقه، النحو، البلاغة .

مستوى خارجي بين العلوم : العلوم العقلية، والعلوم الشرعية.

والذي يهمنا هنا هو الصراع على مستوى الداخل، إذا لم يخل علم من علوم العربية أو علوم الشريعة من هذا التنافس بين العقل والنص، إذ كان كل جانب يحاول أن يمتد على حساب الجانب الآخر.

ومنذ البدايات الأولى للصراع كان جانب العقل ينمو ويتكون بمساعدة عدة عوامل، منها ترجمة الكتب الخاصة بالعلوم العقلية (الفلسفة، الحكمة، الطب ...)، ومنها ابتعاد المسلمين خاصة السلطة السياسية (على الالتزام بالنص، ومن ثم اهتزت خاصية التقديس لهذا النص، حتى على مستوى الحياة الاجتماعية، ودليل ذلك انتشار مجالس اللهو وشرب الخمر، ورواج الغناء، وكل ذلك لم يكن - وإن كان بعض ذلك موجودًا بصورة نادرة كشراب الخمر - عندما كان النص يحكم وكانت السلطة السياسية ملتزمة به ومشرفة على الالتزام المجتمعي به، ومن ثم بدأت الفجوة تزداد بمرور الوقت بين العقلية العربية والنص، وعليه وجدت نفسها مهياً أكثر

للخروج إلى رحابة العقل - كما ظنت - في كل المجالات، فنهضت بالعلوم العقلية وأبدعت فيها، بعدما أخذت أسسها من الترجمة .

وأصبح بذلك اتجاه العصر كله اتجاها عقليا، اتجاها خارج النص، فتقررت بذلك سلطة العقل، وكسب معركته الخارجية، وانتقل بذلك -بعدها أصبح صلبا - إلى معركته الداخلية في علوم اللغة والشريعة، ولم يجد صعوبة كبيرة في هزيمه النص وذلك بفضل حركية العصر كله باتجاه العقل .

إضافة إلى عامل آخر وهو أن كثيرا من علماء هذه التخصصات (اللغوية والشرعية) كانوا من الأعاجم، أي أنهم من حضارت وثقافات قامت أصلا على العقل وتقديسه، ثم واجهت بعد ذلك النص العربي، ومن ثم لا ننتظر منها أن ترفعه على العقل وتقدمه عليه، بل الأقرب إلى منطق الأمور أنها تخضعه للعقل وتجعله مجالاً خصباً له .

انضباط المصطلح :

يعد المصطلح المرحلة الحاسمة لتأسيس أي علم، والتتويج الفعلي لميلاده، والضمان الأساس لاستمراره، والرافد المهم لتطوره، وذلك ما يجعل كل علم يحرص على أن يمتلك منظومة من المصطلحات تبين حدوده، وتحفظ خصوصياته، وتميزه عن غيره .

وظهور المصطلح العلمي مؤشر كبير على بلوغ علم ما مرحلة الاكتمال المعرفي، والنضوج المفاهيمي ولذلك يمكن لنا أن نقيّم أي علم من خلال مصطلحاته .

و المصطلح هو "كل وحدة لغوية دالة مؤلفه من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددًا، بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما " (□□)، وكما يكون هناك صراع بين العلوم - أو في العلم الواحد - في مجال المفاهيم، يكون كذلك في مجال المصطلح، وقد يحسم اتجاه المعركة لصالحه إذا تفوق في هذا الجانب، ومن ثم فإن المصطلح العلمي خصائص ومواصفات يجب أن تتوافر فيه إن على مستوى المفهوم، و إن على مستوى الصياغة (الشكل)، ويمكن تلخيص هذه المواصفات في :

1 - الانطلاق من المفهوم نحو المصطلح، ونشير هنا إلى أن هناك منهجين متقابلين ولكنهما متكاملان في التعامل مع التطبيق الاصطلاحي هما :

(أ) المنهج الانمسيولوجي (Onomaxiologique): ويعتمد المدلولات (المفاهيم والتصورات) للوصول إلى الدوال التي تعينها، وهذا الذي اعتمده المعجميون العرب القدماء في وضع معاجمهم، وهو من أقدم الطرق تطبيقاً .

(ب) المنهج السمسيولوجي Sémosiologique ، وهو على العكس من الأول، إذا ينبثق من العلامات للوصول إلى المعاني أو المدلولات، وهو أكثر تواتراً في العصر الحديث على رأي (A .Rey) (□□)

2- دلالة المصطلح على المفهوم (مفهوم واحد لا أكثر) .

3- عدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح، مع الابتعاد عن استعمال المشترك اللفظي، حتى نضمن للمصطلح استقلالية في الدلالة .

4- تبسيط وتسهيل الشكل اللغوي للمصطلح (استعمال الكلمة المفردة، بدل الكلمة المركبة، والمجردة بدل المزيدة ما أمكن ذلك) .

5- أن يكون المصطلح قابلا للاشتقاق^(□□) .

ونحن إذا راجعنا منظومة مصطلحات النحو العربي فإننا بلا شك نلاحظ انتشار

المصطلح البصري على حساب المصطلح الكوفي، وذلك يعود بطبيعة الحال إلى توافر المصطلح النحوي البصري على المواصفات العلمية التي حددها علماء علم المصطلح حديثا بعد استقراءهم لمجهود القدماء في كل المجالات، ولم يوفق الكوفيون إلا إلى القليل من هذا النوع من المصطلحات، ومن ثم انتشر واستعمله حتى علماء البصرة أنفسهم، ومن هذه المصطلحات : النعت، وعطف النسق .

ويمكن أن نلخص أوجه الاختلاف بين المدرستين في باب المصطلح في :

- 1 - ظهور مصطلح كوفي له دلالة الخاصة وتفسيره، في مقابل المصطلح النحوي، ومن أمثلته شبه المفعول، الترجمة، التبيين، التكرير، المرود، التفسير، النعت .
- 2 - رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية، وإقامة مصطلحات جديدة مكانها، مثل رفضهم لمصطلحات : فعل الأمر، وأسماء الأفعال، والمفاعيل .
- 3- رفض البصرة لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات مثل : الفعل الدائم، ال مثال، الخلاف، الصرف، الخروج^(□□) .

والملمح العام الذي كان يغلب على منهج الكوفيين في وضع المصطلح " أنهم لم

يكونوا معنيين بالتحديد والوقوف على مصطلح علمي تقني واضح ومحدد، إذا كان هدفهم التفسير و التوضيح "^(□□)، ومن ثم تعدد المصطلح في المفهوم الواحد ك مصطلح (الصرف) للمضارع المنصوب بعد الواو أو الفاء أو (أو) المسبوقه بجدد أو طلب، واصطلحوا عليه أيضا (الخلاف)، وكتسميتهم البدل ترجمة وتبيننا وتكريرا، وكتسميتهم الظرف محلا وصفة، وكتسميتهم حروف الجر بحروف الإضافة، وحروف الخفض، وحروف الصفة، وكتسميتهم حروف الزيادة في مثل قولنا (ما جاء من أحد) حروف الصلة، وحروف الحشو^(□□) .

وفي المقابل كانت عندهم بعض المصطلحات تصدق على أكثر من مفهوم، كعدم تفريقهم بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب، ومنها كذلك استعمال مصطلح (الجوار) للدلالة على مفاهيم متعددة منها جر العرب الكلمة مراعاة للكلمة التي تسبقها لتحقيق التلاؤم في النطق كقولهم : جَحْرُ ضِبِ خَرِبٍ : وقول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرانيين وبله كبير أناس في بجاد مزمل^(□□)

وبدلالة هذا المصطلح أيضا يبررون جزم الفعل الثاني في الشرط في مثل : من يجتهد ينجح، وكذلك يطلقون الخفض على الجر، وأيضا يطلقونه على الكسر الذي يقع في آخر الأفعال المجزومة عندما تتحرك لالتقاء الساكنين .

وربما يرجع هذا الاضطراب في باب المصطلح عند الكوفيين إلى أن هدفهم لم يكن هو بناء صرح نحوي مكين بقدر ما كان دافعهم هو مخالفة البصريين لا غير ، وعليه سادت المصطلحات البصرية على الكوفية ولأن " عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا

لسلطان المنطق، ومناهجه الصارمة " (1) فجاءت مصطلحاته م على قدر كبير من الدقة والانضباط يكشف عن عمق فهمهم لقضايا النحو وإدراكهم لطبيعة اللغة (2)، وقد حاول بعض الدارسين إيجاد أسباب موضوعية لاختلاف المصطلح عند المدرستين كالاتي :

- **السبب الأول:** السمات المفيدة بين المذهبين، إذ لكل فريق تصور خاص وزاوية نظر تختلف عن الآخر، كما هو الحال لمصطلحي الفصل والعماد، إذا البصريون ينظرون إليه من خلال فصله بين النعت والخبر، بينما الكوفيون ينظرون إليه على أنه عماد يعتمد عليه الاسم الأول ويتقوى به .

- **السبب الثاني :** تسامح الكوفيين في تنويع العبارة، و هو الذي أومأنا إليه أنفا و هو مظهر من مظاهر الاضطراب، ومن أمثلته عندهم البدل، الذي وضعوا له مرادفات أربعة وهي : الترجمة، والتبيين، والتكرير، و المرود، ومن الأمثلة أيضا اسم الفعل إذا أطلقوا عليه :

الصوت، والصفة، والاسم، والمخالفة، وخلفة .

- **السبب الثالث:** الاختلاف في تصنيف الكلام وتفريعه، مثل ألقاب البناء والإعراب، والمضمر والمكني، فالكوفيون مثلا يستعملون المضمر والمكني على أنهما مترادفان، بينما يستعملهما البصريون بعلاقة الخصوصية والعموم، فيعدون المضمرات نوعا من المكنيات (3).

كثرة التأليف :

أن كل نظرية أو مذهب أو منهج لا يرى النورولا ينتشر إلا إذا وجد من يعلن عنه، وبناصر مبادئه وأفكاره، وليس هناك أحسن وأفضل من تدوين تلك الأفكار ، وكتابة تلك النظريات لأن ذلك أعون لها - فضلا على الانتشار - على البقاء والاستمرار والثبات، وهذا ما توافر عند علماء البصرة، إذا أكثر علماءها - منذ فجر ظهور علم النحو إلى ما تلا ذلك من قرون - من التأليف والتصنيف، سواء في القضايا النحوية العامة، أو في مسائله الخاصة، أو في حجاج المخالفين والمعارضين .

وقد بدأ التأليف عند البصريين مع المؤسس الحقيقي للمذهب وهو عبد الله بن أبي إسحاق وكتابه في الهمز، ثم عيسى بن عم ر الثقفي مؤلف كتابي (الإكمال و الجامع)، وقد اعتمدهما الخليل ومن تلاه من البصريين في الإماء والتدريس، ثم (الكتاب) لسيبويه، ثم كتب محمد بن المستنير قطرب (كتاب العلل) و (كتاب الاشتقاق والتصريف)، ثم أبو عمرة الجرمي الذي ألف كتبا مختلفة في النحو والصرف من أهمها : (المختصر في النحو) و(كتاب الأبنية)، ثم أبو عمرو المازني الذي وضع كثيرا من التعليقات والشروح على كتاب سيبويه منها (الديباج في جوامع كتاب سيبويه)، وله كتاب في علل النحو، وله كتب في الصرف شرحه ابن جنبي وسماه (المنصف)، ثم المبرد - وهو يحق آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين - وله من المؤلفات النحوية الكثير نذكر منها المقتضب، وكتاب التصريف ، وكتاب المنخل إلى سيبويه، وكتاب شرح شواهد الكتاب وما إلى ذلك، ثم الزجاج، وابن السراج وأخيرا السيرافي (ت 368 هـ)، الذي " تنتهي به المدرسة البصرية، وتصل إلى غايتها من تأصيل القواعد ومد الفروع (4) .

وهذا ما لا نجده عند المدرسة الكوفية، إذ مؤلفاته اقلية جدا، وحتى إذا رجعنا إلى كتب المؤسسين منها فإننا نجدها تميل إلى اللغة أكثر منها إلى النحو مثل معاني القرآن للفراء، ولم يكن للكسائي في النحو إلا مختصر، وكتاب الحدود في النحو، ولم يخلف لنا ثعلب إلا كتاب (مجالس ثعلب) ولم يكن كله خالصا للنحو.

ومن رجال هذه المدرسة حمزة بن سعدان الضرير وله في النحو مختصر، ومنهم هشام بن معاوية الضرير (ت 209 هـ) له ثلاثة كتب : الحدود، و المختصر، و القياس، وابن فارس الذي ليس له في النحو إلا مقدمة في النحو ، وكتاب في الخلاف بين المدرستين، وكتاب الانتصار لثعلب.

وكل هذه الشخصيات كانت تتبع في آرائها وتوجهاتها الشخصيات الثلاث الرئيسية (الكسائي، والفراء، وثعلب) مع أن الصبغة اللغوية - كما قلنا - هي الطاغية على مؤلفاتهم. وكانت هذه المدرسة - كما يقول مهدي المخزومي - التي عمرت قرنا ونصف القرن من الزمن في وقت انتشر فيه التأليف وعرف، وتقدمت فيه فنون التدريس والكتابة، ورغم ذلك لم يحفظ لنا التاريخ إلا القليل من مؤلفاتهم، وذلك عائد إلى اعتمادهم على التدريس والتركيز عليه وانصرافهم إلى مجالس الخلفاء وتأديب أبنائهم كما فعل الكسائي مع أبناء الرشيد (1). ونخلص في الأخير إلى القول بأن غلبة النحو البصري لم يكن أمرا اعتباطيا، بل هو نتيجة حتمية لمجموعة من المؤهلات توافر عليها وخلا منها خصمه الكوفي، وهذه المؤهلات منها ما نبع من داخل طبيعة تكون النحو البصري ذاته، ومنها ما كان خارجا عنه، وينتمي إلى الجو العلمي والثقافي للحصر كله، وهذا طبعا لا يجعلنا - رغم إكبارنا للعقلية البصرية - نلغي فكر مدرسة حاولت تجديد المنهج، وابتكار المصطلح، وعملت على ذلك ربما من الزمن، بل علينا أن نستفيد منه بقراءته خارج فكرة الصراع ، ولعل ذلك ما انتهت إليه كل دعاوى التجديد الحديثة في النحو العربي ، م ع أن بعضها غالى في جعل المدرسة الكوفية أقوى منها، وأدق نظرا، وأقرب إلى روح اللغة العربية .

الإمالات

- (1) - ينظر فجر الإسلام، ص 290، 292، 293 .
- (2) - ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، 9ط، ص 248.
- (3) - ينظر المدارس النحوية، ص 289 .
- (4) - ينظر الفهرست، ص 106.
- (5) - ينظر نشأة النحو العربي و تاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص 36.

- (6) - ينظر مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عابنة، دار الفكر، عمان ط 1، 1984، ص 02
- (7) - مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 115.
- (8) - ينظر فجر الإسلام، ص 276، و الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط 1، 1980 ص 341.
- (9) - ينظر مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص 61، و ينظر كذلك المدارس النحوية، ص 21.
- (10) - التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، حسن خميس الملح، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2006، ص 28.
- (11) - المدارس النحوية، ص 246.
- (12) - ينظر مكانة الخليل، ص 181.
- (13) - ينظر الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1982، ص 14، و قد ذكر هذه الفكرة في خاصية الشمول، و قد أضاف د. حسن خميس الملح في كتابه: التفكير العلمي في النحو العربي، ص 28، خاصيتين، و رأى أن تمام حسان أغفلهما حين ذكر خصائص العلم المضبوط و هما : البرهنة، و تكوين إطار نظري مرجعي للنظرية).
- (14) - وهو منهج علمي بحث إذ يعتمد ما نسميه الآن " العينة " و التي جاءت من مسلمة: أن الجزء يحمل خصائص الكل و يمثلها.
- (15) - المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس، ط 1، 2003، ص 231.
- (16) هناك من يرى أنه من المبالغة وصف الكوفة بذلك، لأنه ما صدر إلا من خصومهم البصريين، ولذلك وجب على الدارس أن يتقبل هذا الحكم بنوع من الحذر، حتى يمكن الاستفادة من عطاءات هذه المدرسة، ينظر القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، الأردن طبعة 1، 1997، ص 61 .
- (17) - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ط 2، 2001، ص 247.
- (18) - ينظر المزهر في علوم اللغة و أنواعها، السيوطي، شرح و تعليق: محمد جاد المولى بك، و محمد أبو الفضل إبراهيم، و علي محمد الجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1987، ج 1، ص 211.
- (19) - ينظر المدارس النحوية ص 61، حتى أن أحمد أمين يرجع تفوق البصرة على الكوفة إلى قرب البصريين من بادية العرب، و بعد الكوفيين عن البادية الفصيحة، ينظر فجر الإسلام ص 295، و لقد حذر بعض الدارسين من الانجراف و التسليم بما أثبتته الفارابي في النص الذي ذكره السيوطي في المزهر 211/1 من أن النحاة و اللغويين كانوا لا يأخذون اللغة إلا من قيس و تميم، و أسد، لأن الفارابي (ت 339 هـ) لم يكن نحويًا، و ما هذا إلا اجتهاد منه، و لذلك يجب مراجعة أمهات كتب النحو لتحديد العينة الموسعة التي طالها الاستقراء .

- (20) - مقدمة في علم المصطلح، علي القاسمي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1985، ص 215 .
- (21) - ينظر المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب، د. توفيق قريرة، ص 16 .
- (22) - ينظر المصطلحات النحوية في التراث النحوي العربي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، د إيناس كمال الحبيدي، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، الإسكندرية، ط 1، سنة 2006، ص 97 .
- (23) - ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 162، و ينظر كذلك تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، د. يحي عطية عباينة، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، إربد 2006 .
- (24) - المصطلحات النحوية في التراث اللغوي، إيناس كمال الحبيدي ص 158، و ينظر كذلك المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، ص 73 .
- (25) - ينظر مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 376 وما بعدها، و ينظر كذلك المصطلحات النحوية في التراث النحوي، إيناس كمال الحبيدي ص 187، حيث أثبتت ملحقا فيه مجموعة من المصطلحات تتنافى مع قواعد علم المصطلح الحديث، حيث كان للمصطلح الواحد أكثر من مفهوم، و تعلق الأمر بمصطلحات النحو العربي بغض النظر عن المدرسة التي أنتجته، و هذا العيب نراه في كل المصطلحات القديمة في شتى العلوم، و النحو واحد منها، و لكننا نظن أنه كان عند الكوفة أظهر منه عند البصرة .
- (26) - ينظر شرح الرضي على الكافية، 2 / 254، مزمل نعت لكبير لا نعت لبجاد وحقه الرفع .
- (27) - المدارس النحوية، ص 167 .
- (28) - و نذكر في هذا المقام أن هذا الحكم عام، و لا ينفى وجود بعض المصطلحات الكوفية التي حالفها التوفيق أكثر من نظيراتها البصرية، و لذلك تنادي الدراسات الحديثة بالأخذ بها، ينظر مثلا: المصطلحات النحوية في التراث النحوي، إيناس كمال الحبيدي ص 122، و مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي ص 376 .
- (29) - ينظر المصطلح النحوي و تفكيرنا لنحاة العرب، توفيق قريرة، ص 59 .
- (30) - المدارس النحوية، ص 150 .
- (31) - ينظر مدرسة الكوفة، ص 131، و المدارس النحوية، ص 211 .

المراجع

- 1 - الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب د.ط 1982 .
- 2 - الاقتراح في أصول النحو السريوطي، تحقيقي .د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، قسم اللغويات كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ط 2، 2001 .

- 3 - تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، د. يحي عطية عبابنة جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة إربد، 2006 .
- 4 - التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير د .حسن خميس الملح، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن ط2006، 1 .
- 5 - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث محمد حسين آل ياسين منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان ط1، 1980 .
- 6 - شرح الرضي على الكافية .
- 7 - القياس في النح و العربي نشأته وتطوره .د.سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص 61 .
- 8 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي - أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة 2002 .
- 9 - المدارس النحوية د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ط.9
- 10- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري عوض محمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 .
- 11- المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث د . إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر - الإسكندرية . مصر ط1، 2006 .
- 12 لمصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، منوبة، تونس، ط1، 2003 .
- 13 مقدمة في علم المصطلح علي القاسمي، دار الشؤون الثقافية للنشر، بغداد 1985 .
- 14 مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر نايف عبابنة دار الفكر، عمان ط1، 1984 .
- 15 نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي دار المعارف القاهرة . ط3
- 16 نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين د .حسن خميس الملح، دار الشروق للنشر عمان الأردن ط1، 2000 .
- 17 فجر الإسلام احمد أمين المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية الجزائر 1989 .